



الدار البيضاء في 29 يوليوز 2022

بلاغ

أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقريرا عن واقع حرية الصحافة ببلادنا، وهو ما يندرج ضمن اختصاصاتها ومجال عملها الحقوقي على كل حال، لكن، في نفس الوقت، من حق من يطلع عليه أو معني بمضامينه أن يتفاعل معه ويسجل ملاحظاته بشأنه.

وحيث أن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف تعتبر منظمة مهنية لمقاولات الصحافة المكتوبة والإلكترونية ببلادنا، وتدافع عن مصالحها وتطلعاتها، وهي أيضا منخرطة ومعنية بالانشغالات الحقوقية التي يتراعى حولها الجسم المهني الوطني منذ عقود، وتجسد نضالاته الهيئات المهنية للصحافيين والناشرين، علاوة على الجمعيات الحقوقية المتعددة وكل القوى الوطنية، وتبعا لهذا، تعتبر الفيدرالية نفسها معنية جدا بقضايا حرية للصحافة والتعبير، بل إنها من مكونات تأسيسها منذ البدايات.

وبعد إطلاعها على تقرير المنظمة الحقوقية الدولية، استغربت، بداية، لكون مضمونه العام وأغلب ما اشتمل عليه من وقائع هي مكررة وليست مستجدة، ومن ثم بدت "هيومن رايتس ووتش" كما لو أنها تمتلك تقريرا واحدا عن المغرب، وكل عام تقوم فقط بتحيين تاريخه، وهذا يجعلها غير مهنية البتة، وغرقت أكثر هذه المرة في الهوائية، وبدت مفتقرة للرصانة اللازمة في إعداد التقارير الحقوقية الدولية.

وفي نفس الآن، جاء التقرير المذكور مكابلا بزواوية نظر أحادية، ولم يدرج أي تفاعل أو رد، سواء من طرف الجهات الرسمية أو من لدن الهيئات المهنية الوطنية، وهو ما يجعل التقرير، في نهاية الأمر، تقييما أحاديا بمحتوى مكرر ووقائع قديمة، وتم تجميعها عسفا ومن دون رابط منهجي واقعي وموضوعي، كما أن التقرير لا يستحضر أي رأي مخالف، فضلا على أنه عامر بأحكام قيمة مسبقة ومواقف سياسية أحادية تشتهر منذ عنوان التقرير، الشيء الذي يحوله إلى أطروحة سياسية أحادية وليس تقريرا حقوقيا.

وحتى لما تكون القضايا والوقائع معروضة أمام القضاء وهناك أطراف أخرى معنية بها ولها حقوقها، فإن المنظمة صاحبة التقرير لا ترى أي ضرورة للتقيد ببعض التحفظ أو أن تكثف أعمال الرصد والتحري قبل تسجيل الخلاصات، ولا تبدي أي احترام للقضاء.

إن كل ما سبق، لا يعني أن النضال من أجل تقوية حرية الصحافة في بلادنا قد انتهى، ولكن هو مستمر ومتواصل، وتخوضه المنظمات المهنية المغربية، وكل القوى الديمقراطية...

وتعتبر الفيدرالية المغربية لناشري الصحف أنه، إلى جانب المكتسبات الهامة التي تحققت بشكل تراكمي في بلادنا على صعيد حرية الصحافة والتعبير، فإن النضال من أجل إصلاح التشريعات وتطوير كامل المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لممارسة الصحافة متواصل، ويندرج، كما في باقي بلدان العالم، ضمن صيرورة دائمة، ويمثل مهمة مركزية تنكب عليها الهيئات المهنية الممثلة للناشرين والصحفيين، إضافة إلى دور مؤسسة التنظيم الذاتي للصحفيين وباقي الفرقاء.

وبالإضافة إلى الأحادية المتعالية التي تميز بها مضمون التقرير، وضعف التحيين والراهنية وأيضا الرصد، علاوة على عدم إدراج الآراء المخالفة أو أجوبة الجهات الرسمية والمنظمات المهنية، وعدم استحضار باقي الأطراف المعنية بالوقائع والقضايا، فقد سجلت الفيدرالية المغربية لناشري الصحف تجرؤا واضعا للتقرير على التشهير والتشنيح بعدد من وسائل الإعلام المغربية وإطلاق أحكام قيمة من دون أدلة وإثباتات في حقها، وهو ما يتعارض مع كل رصانة حقوقية تفرض الإنزاه بمعجم قانوني كوني معروف يقوم على التجرد واحترام كل الأطراف.

عن المكتب التنفيذي

